بلاغ
حول اجتماع مجلس إدارة
الصندوق المغربي للتقاعد
****

ترأس السيد نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية الدورة الثانية لمجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد يومه الخميس 31 ماي 2012 بحضور جميع مكونات المجلس من ممثلي الدولة وممثلي المنخرطين في نظامي المعاشات المدنية والعسكرية وممثل ي جمعيات المتقاعدين . كما حضر هذا الاجتماع ديسلا عبد العظيم الكروج الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة كممثل للدولة والسيد عبد العزيز الرباح وزير التجهيز والنقل كممثل رؤساء الجماعات المحلية.

انصبت أشغال الاجتماع بالأساس على دراسة عدد من المواضيع همت تقارير اللجنة الدائمة المنبثقة عن المجلس الإداري وكل من لجنة تحصيص الأصول و لجنة التدقيق، كما همت تقديم القوائم التركيبية والحصيلة الاكتوارية لسنة 2011 و كذا التقرير السنوي للجنة متابعة عقد البرنامج بين الدولة والصندوق لسنة 2011.

و في كلمته الافتتاحية رحب السيد وزير الاقتصاد و المالية بالسادة أعضاء المجلس و نوه بهيئات الحكامة و إدارة الصندوق على العمل الجاد الذي تقوم به قصد تسهيل أعمال المجلس . كما تطرق إلى القفزات النوعية التي عرفها الصندوق فيما يتعلق بتحسين خدماته المقدمة إلى المتقاعدين وذوي حقوقهم.

ثم ذكر بإشكالية الاختلال المالي المرتقب لنظام المعاشات المدنية داعيا إلى توحيد الرؤية والتحلي بالإرادة الجماعية لإيجاد الحلول المناسبة، مشيرا إلى أن التحديات الاستثنائية التي تواجهها صناديق التقاعد تستدعي اتخاذ القرارات الضرورية والحاسمة بمساهمة جميع الفرقاء الاجتماعيين.

وفيما يتعلق بالحصيلة المالية قدم السيد الخبير تقريرا مفصلا عن نتائج الإفتحاص الخارجي الذي خضع ت إليه حسابات الصندوق برسم السنة المالية 2011 والتي خلصت إلى التصديق على القوائم التركيبية برسم نفس السنة و رفع التحفظ المتعلق بتوضيح الوضعية الجبائية للصندوق.

وبعد نقاش مستفيض حول جميع النقاط المدرجة في جدول الأعمال ، انتهت أشغال المجلس بالمصادقة على مشاريع القرارات والتوصيات المقدمة إلى المجلس.

وفي ختام هذا الاجتماع تم الاتفاق على تعميق التفكير حول الإجراءات المستعجلة لإصلاح نظام المعاشات المدنية من خلال تنظيم يوم دراسي لفائدة أعضاء المجلس الإداري مع منسق اللجنة التقنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد وذلك من أجل بلورة سيناريو إصلاح معلماتي لنظام المعاشات المدنية، يعرض على أنظار المجلس المذكور في جلسة استثنائية تعقد قبل تقديم مشروع القانون المالي لسنة 2013.